



الإدارة القانونية في صناعات الغانم مع الجوائز

لعام 2026 تقديرا لأدائها وإنجازاتها المهنية

الإدارة القانونية في «صناعات الغانم» تحصد ثلاث جوائز قانونية إقليمية في الشرق الأوسط



جوائز «THE LAW's Finest Awards»، التي تنظمها THE LAW، لتحصد بذلك جائزتين قانونية في الشرق الأوسط، ضمن جوائز «LexisNexis Middle East Awards 2026».

وفي اليوم التالي، 16 أكتوبر 2026، في القاهرة بجمهورية مصر العربية، فازت الإدارة بجائزة «أفضل فريق قانوني داخلي»، ضمن



الثقافة والسياحة أبوظبي، ومكتب الاستثمار والتطوير في رأس الخيمة، والبنك الأهلي المصري، ومجموعة روشن «ROSHN Group»، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، وأوبر «Uber»، وفيون «VEON».

وفي اليوم التالي، 16 أكتوبر 2026، في القاهرة بجمهورية مصر العربية، فازت الإدارة بجائزة «أفضل فريق قانوني داخلي»، ضمن

حصدت الإدارة القانونية في «صناعات الغانم» جائزتين إقليميتين في دبي والقاهرة، إلى جانب تكريم شرقي من LexisNexis، ضمن ثلاث جوائز قانونية إقليمية لعام 2026، تقديرا لأدائها وإنجازاتها المهنية.

ففي دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 15 أكتوبر 2026، فازت الإدارة بجائزة «أفضل إدارة قانونية – فئة الفرق الكبيرة»، ضمن جوائز الشرق الأوسط القانونية «Middle East Legal Awards»، التي تنظمها منصة Law.com.

وجاء الفوز في فئة ضمت قائمتها المختصرة، إلى جانب صناعات الغانم، عشر شركات وجهات إقليمية ودولية، هي: أكوا «ACWA»، والبنك العربي الأفريقي الدولي، ومجموعة بيئة «BEEAH»، ودائرة



عن فرع مدينة صباح الأحمد السكنية

«الخليج» يحصد شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة «LEED» البلاتينية

مع التركيز على تعزيز كفاءة المباني وتحسين تجربة العملاء والموظفين في مختلف المواقع. كما يجعل البنك على تطوير المبني الرئيسي لبنك الخليج، الطبيعية وخفض التأثيرات البيئية من جهة أخرى. وتوفر معايير LEED إطارا متكاملا يساعدنا على مواصلة تطوير منشأتنا وفق أسس أكثر كفاءة واستدامة.

وأكد أن البنك يواصل استثماراته في تطوير فروع ومرفقه التشغيلية من خلال تبني تقنيات وأنظمة حديثة تسهم في رفع كفاءة استهلاك الطاقة والمياه وتحسين الأداء البيئي، مشيرا إلى أن هذه الجهود تنسجم مع مستهدفات استراتيجية الاستدامة 2030 وتدعم رؤية البنك في تحقيق نمو مسؤول ومستدام. وفي سياق جهوده المستمرة لارتقاء منشأته، يواصل بنك الخليج تنفيذ خطة شاملة لتطوير شبكة فروعها بما يتوافق مع أحدث المعايير البيئية والتشغيلية العالمية،



م. خالد العوضي

المدير العام لإدارة المرافق م. خالد العوضي: يمثل حصول فرع مدينة صباح الأحمد السكنية على شهادة LEED البلاتينية تتوجها لجهود بنك الخليج المتواصلة في تعزيز الاستدامة البيئية عبر مختلف مرافقه ومنشأته، فنحن لا ننظر إلى الاستدامة باعتبارها مبادرة مؤقتة، بل كجزء أساسي من نهجنا المؤسسي وخططنا التطويرية طويلة المدى.

وأضاف العوضي: نحرص في بنك الخليج على تطبيق أفضل المعايير العالمية

في إنجاز جديد يعكس التزامه الراسخ بالاستدامة وتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة، أعلن بنك الخليج حصول فرعه في مدينة صباح الأحمد السكنية على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة «LEED» البلاتينية، الممنوحة من المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (USGBC) ومؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء (GBCI)، تقديرا لجهوده في تطبيق أعلى المعايير العالمية للمباني المستدامة ورفع كفاءة عملياته التشغيلية.

وتعد شهادة LEED من أبرز أنظمة التقييم العالمية للمباني الخضراء، حيث تقيس أداء المنشآت وفق مجموعة من المعايير المتقدمة تشمل كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وجودة البيئة الداخلية، واختيار المواد المستدامة، وإدارة المرافق بصورة مسؤولة، إلى جانب الحد من الآثار البيئية الناتجة عن تشغيل المباني.

وبأتى هذا الإنجاز في إطار استراتيجية بنك الخليج للاستدامة 2030، التي تهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف أنشطته البنك وعملياته، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما يعكس التزام البنك المستمر بتطوير بنيمته التحتية ورفع كفاءة منشأته من خلال اعتماد حلول مبتكرة تسهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي. وبهذه المناسبة، قال نائب

بنسبة 38٪ مدفوعاً بأداء قطاعات العقارات المدرة للدخل والمنتجات

«الأرجان» تسجل نمواً في أنشطتها التشغيلية خلال الربع الثالث من 2026

مليون دينار من بيع عقارات استثمارية، مقابل أرباح بلغت 43,8 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وتعد هذه الخسارة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في النتائج، إذ ترتبط بعملية بيع أصول استثمارية، وليست مؤشرا منفردا على أداء الأنشطة التشغيلية المتكررة. وفي المقابل، ارتفع صافي إيرادات الإيجارات خلال الأشهر التسعة إلى 2,67 مليون دينار، مقارنة بـ 2,35 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025، كما ارتفع صافي أرباح المنتجعات إلى 1,16 مليون دينار، مقابل 968,4 ألف دينار. كذلك تحولت حصة الشركة من نتائج الشركات الزميلة وشركة المحاصة من خسائر بلغت 110,6 آلاف دينار إلى أرباح بقيمة 419,2 ألف دينار. وفي إطار تعزيز المركز

المالي وإدارة الالتزامات، سددت الشركة 10,5 ملايين دينار من الالتزامات المالية خلال الأشهر التسعة، إلى جانب 2,01 مليون دينار من التزامات عقود الإيجار، فيما بلغت التدفقات النقدية التشغيلية الصافية للشركة تدفقات نقدية صافية من الأنشطة الاستثمارية بلغت 13,14 مليون دينار، مدفوعة بصورة رئيسية بالمتحصلات من بيع العقارات الاستثمارية، التي بلغت 13,5 مليون دينار. وتعكس هذه المؤشرات استمرار الشركة في تعزيز إيراداتها الإيجابية وأداء قطاع المنتجعات، وتحسين نتائج عدد من أنشطتها، بالتوازي مع تنفيذ إجراءات مالية تستهدف خفض الالتزامات وتعزيز كفاءة إدارة الأصول، بما يدعم مسارها التشغيلي والمالي خلال المرحلة المقبلة.



م. خالد المشعان

أرباح بنحو 54,5 ألف دينار، فضلا عن ارتفاع حصة الشركة من نتائج الشركات الزميلة وشركة المحاصة إلى 491,4 ألف دينار، مقارنة بخسائر بلغت 64,4 ألف دينار. وعلى مستوى الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026، تأثرت النتائج بتسجيل خسارة غير نقدية وغير مكررة بقيمة 4,63

كشف رئيس مجلس إدارة شركة الأرجان العالمية العقارية، م. خالد المشعان، عن تحقيق الشركة نمواً بنسبة 38٪ في أنشطتها التشغيلية خلال الربع الثالث من عام 2026، مدفوعاً بأداء قطاعات العقارات المدرة للدخل والمنتجات والتعليم، والصحة والتعليم، إلى جانب التقدم في المشاريع الرئيسية. وتابع المشعان في تصريح صحافي موضحاً أن نتائج الربع الثالث شهدت تحسناً ملحوظاً، إذ تراجعت خسائر العمليات التشغيلية إلى نحو 961,8 ألف دينار، مقارنة بـ 1,9 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025، بالتزامن مع ارتفاع صافي أرباح المنتجعات من 316,3 ألفاً إلى 457,3 ألف دينار، وتحسن نتائج المشاريع والأنشطة الأخرى من خسائر بلغت 206 آلاف دينار إلى

التعاون يعكس التزامهما المشترك بدعم الابتكار والمساهمة في نمو المنظومة

«بوبيان» و«ماستركارد» يوقعان اتفاقية إستراتيجية لتمكين منظومة التكنولوجيا المالية في الكويت

المالية في مختلف مراحل تطورها، بما يعزز مكانة الكويت في الاقتصاد الرقمي. ويواصل البنك توسيع شراكاته مع مؤسسات عالمية رائدة، بما يواكب التحولات المتسارعة في صناعة الخدمات المصرفية والمالية، ويدعم جاهزية السوق المحلي للمرحلة المقبلة.

من جانبه، قال الرئيس الإقليمي لشرق المنطقة العربية في ماستركارد، مارك إليوت: «تسهم البنية التحتية المتقدمة في الكويت والتوسع المتواصل في تبني المدفوعات الرقمية في خلق فرص جديدة للابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية. ويعكس تعاوننا مع بنك بوبيان هذا الالتزام المشترك بدعم هذا التقدم وتعزيز مساهمة التكنولوجيا المالية في الاقتصاد الرقمي للدولة».

وأضاف: «تتمتع ماستركارد بخبرة واسعة في مختلف جوانب قطاع المدفوعات، بما في ذلك فهم تطور تقنيات المدفوعات والمعايير وتوقعات العملاء. لذا، نسعى من خلال هذا التعاون إلى مشاركة هذه الخبرات لدعم تطوير حلول تكنولوجيا مالية تسهم في تعزيز التجارة وتمكين مزيد من الأفراد والشركات من تحقيق إمكاناتهم في النمو والازدهار».



عبدالله التويجري ومارك إليوت عقب توقيع الاتفاقية

كخدمة (ATM as a Service)، التي تتيج لمستخدمي المحافظ الرقمية السحب النقدي من دون بطاقة عبر الربط بشبكة «بوبيان»، إلى جانب خدمة رقم الحساب المصرفي الافتراضي (Virtual IBAN)، لتمكينهم من استقبال التحويلات المصرفية مباشرة في محافظهم الرقمية. وأشار إلى أن مبادرة Empower by Boubyan تمثل نموذجاً آخر لدور البنك في دعم الشركات التقنية وتعزيز جاهزيتها للتوسع وحضورها في السوق.

وأكد المنصور أن هذه النماذج تجسد رؤية «بوبيان» في بناء منظومة تقنية متكاملة تدعم شركات التكنولوجيا

المؤهلة الاستفادة من برنامج «الخدمات المصرفية كخدمة» (BaaS) الذي يقدمه بنك بوبيان، بما يتيح لها تطوير منتجات أكثر كفاءة وبوتيرة أسرع، والتركيز بشكل أكبر على الارتقاء بجودة حلولها وتجارب المستخدمين، ضمن إطار يضمن أعلى معايير الحوكمة والأمن والامتثال للمتطلبات التنظيمية».

وتشمل الحلول المتاحة ضمن هذا البرنامج خدمة إضافة البطاقات المصرفية إلى المحافظ الرقمية (BIN Spon-sorship)، التي تمكن الشركات من إصدار منتجاتها الخاصة من البطاقات والمدفوعات، وخدمة أجهزة الصراف الآلي

وقع بنك بوبيان وماستركارد اتفاقية جديدة تهدف إلى تمكين شركات التكنولوجيا المالية، في إطار تعاونهما الاستراتيجي الذي يعكس التزامهما المشترك بدعم الابتكار والمساهمة في نمو منظومة التكنولوجيا المالية في الكويت.

وتتيح الاتفاقية للجانبين استكشاف فرص جديدة للتعاون وتطبيق حلول مبتكرة، والاستفادة من البنية التحتية المصرفية المتطورة والخبرات التشغيلية والتنظيمية لبوبيان، إلى جانب الشبكة العالمية والإمكانات التكنولوجية التي تمتلكها ماستركارد في مجال المدفوعات، بما يعزز كفاءة الخدمات المالية الرقمية ويدعم تقديم تجارب أكثر سهولة وأماناً للعملاء.

وجرى توقيع الاتفاقية بحضور الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الشخصية والخاصة والرقمية في بنك بوبيان، عبدالله التويجري، والرئيس الإقليمي لشرق المنطقة العربية في ماستركارد، مارك إليوت، إلى جانب عدد من القادات التنفيذية ومثلي ماستركارد.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام منتجات الأفراد وأداء الأعمال في بنك بوبيان، صالح المنصور: «تظهر الاتفاقية أهمية التعاون المستمر الذي يجمع بوبيان وماستركارد، بما يعكس رؤيتهما المشتركة تجاه مستقبل الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية، وينتج توظيف خبرات الطرفين في الابتكار والمساهمة في تطوير القطاع المالي والتكنولوجي في الكويت».

وأضاف: «إن دعم شركات التكنولوجيا المالية يمثل أحد الركائز الرئيسية في توجه «بوبيان»، وذلك من خلال مساعدتها على تحويل أفكارها إلى حلول قابلة للتطبيق والنمو، ومساندتها في مختلف مراحل الانطلاق والتوسع».

وأوضح المنصور: «يمكن لشركات التكنولوجيا المالية



عبدالله التويجري ومارك إليوت في لقطة جماعية مع القيادات التنفيذية بالبنك وممثلي ماستركارد

مع توسع صيانة المصافي

توقعات باستمرار شح الوقود العالمي حتى منتصف 2027

يشهد نشاط التكرير تعافيا يذكر بحلول الربع الثاني من عام 2027. وتواجه الأسواق العالمية شحاً متزايداً في إمدادات الديزل، مع تراجع صادرات الوقود من الشرق الأوسط وروسيا نتيجة اضطرابات الإنتاج والهجمات التي طالت البنية التحتية للطاقة. وحذرت وكالة الطاقة الدولية من أن تعافي إنتاج المصافي الروسية سيظل محدوداً، في ظل تصاعد الهجمات الأوكرانية على منشآت التكرير.



التخفيضات الحالية في تشغيل المصافي بالشرق الأوسط وروسيا، مرجحاً ألا

من المستويات المعتادة. وأشار البنك إلى أن حجم التوقعات المرتقبة يفوق

العربية: توقع بنك مورغان ستانلي استمرار شح الوقود عالمياً حتى منتصف عام 2027، حتى في حال تراجع الاضطرابات المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط، مع اتجاه مصافي التكرير إلى تنفيذ أعمال صيانة واسعة تحد من المعروض. وتوقع البنك أن ترتفع الطاقة التكريرية المتوقفة لأغراض الصيانة المخطط لها بنحو 3,4 ملايين برميل يوميا حتى الربع الثاني من العام المقبل، إلى ما يعادل مرتين ونصف المرة

